

إصلاح مسار التعليم

تعالَت الأصوات المطالبة بمعالجة جادة وعاجلة لأوضاع الجامعات الوطنية هنا بعد تذييل معظمها لقوائم تصنيف أكاديمية عالميا، والذي ظهر مؤخرا مع تداول مجلس الشورى في نظام التعليم العالي الجديد مؤخرا.. بينما شككت في المقابل أصوات أخرى داخل مجلس الشورى وفي وسائل الإعلام هنا في منهجية وموضوعية الجهات البحثية والعلمية التي أصدرت قوائم عالمية لأفضل ٢٠٠ وأبرز ٥٠٠ وأرقى ٣٠٠٠ مؤسسة أكاديمية في الأشهر القليلة الفارطة، والتي تأخذ في اعتبارها معياريا مسائل التعليم المختلط وفرص الذكور والإناث التعليمية وحرية الأديان والتعبير وربما المعلوماتية ووسائط النشر الإلكتروني في تصنيفها الجامعي.. بطبيعة الحال، وكما هو حالنا نافع من نافع عن نظامنا التعليمي وجودته النوعية، وانتقد من انتقد هذا النظام التعليمي وكال له التهم من كل شكل ونوع، وكلا الطرفين لا يحتكم لمنهجية أو أدوات معيارية تسند موقفه وتدحض ما لدى الطرف الآخر.. ولا غرابة البتة فيما يبدو لي في وضع كهذا إذا ما أخذنا في الاعتبار شغفنا الأزلي هنا بالمغامرات الكلامية والإنشائيات المشحونة بالعواطف وبعيدا عن منطق الفحص والتحليل الرقمي والمعياري لمكونات النظام الجامعي (مدخلات ومعالجات ومخرجات)..

قناعتي أنه، وبصرف النظر عن صدمة التصنيف الضعيف لجامعاتنا والتي وردت في بعض قوائم التقييم للمؤسسات العلمية في العالم والتي استشهد بها البعض في جلسة مناقشة مجلس الشورى التي تداولت في النظام الجامعي الجديد، وعرض لها عديد من كتاب الرأي في صحافتنا خلال الأسبوعين الفارطين، أقول بصرف النظر أيضا عن يقول بمسؤولية وزارة التعليم العالي عن أوضاعنا الجامعية بحسب ما جاء في قناعات معظم من كتب وتحدث هنا عن الموضوع في مجلس الشورى أو في وسائل الإعلام، وبصرف النظر عن هذا وذلك، لم تكن، وهذا الغريب طبعاً، أقول في يوم من الأيام مثار تفكير جاد ومنهجي مؤسسي في البلد، اللهم إلا موسمياً وفي نطاق قبول خريجي وخريجات التعليم العام.. المجتمع برمته لم يفكر في هموم ومشكلات وجودة ونوعية التعليم الجامعي ومخرجاته بجدية على الأقل من باب تنموي إذا جاز القول في أي وقت من الأوقات عدا ما قد يطرح هنا أو هناك من نثرات أكاديمية لمهمومين من الوسط الجامعي في ندوات أو حوارات أو في الصحافة المتخصصة.. واقعنا الجامعي بكل أمانة كنا نرغب نضوبه وتراجع كفايته من التسعينيات الميلادية للقرن الفارط، ومع هذا لم يفكر أحد في إطلاق صفارات الإنذار المبكر لتدخل مؤسسي حكومي جاد وحازم لإعادة أوضاع التعليم الجامعي للوضع الطبيعي لها في بلد من أغنى بلدان المنطقة وأكثرها نمواً وتوسّعاً في مشاريع التنمية.. واقع جامعاتنا الهيكلية - وظيفياً ومالياً وإدارياً - كنا نعرف عن هلاميته وعدم جدواه لكونه لا يختلف كثيراً عن بقية الهيئات والأجهزة الحكومية التي تتبع نظام الخدمة المدنية على الرغم من أن لا علاقة من قريب أو بعيد لمؤسسات تمتن المعرفة وتتعاوى مع البحث والدرس والتحصيل والتدريب بالنظام الوظيفي المدني للمؤسسات العامة في البلد...!! يا سبحان الله لا تستطيع أن تفهم ردود الفعل العجائبية التي تتملك مخلوقات الله هنا كلما سرّبت معلومة أو نصف



د. عبدالله الطويرقي ❖

معلومة حتى يقيموا الدنيا ولا يقعدونها مثلما تلبسنا انتفاضة نسف النظام الجامعي وسحب وزارة التعليم العالي لذبج عام حتى وإن كان معظم من يتحدث في الشأن الجامعي لا يستوعب أصلا مكونات العمل الأكاديمي وعملياته على المدخلات والمخرجات الأساسية له!! حالة الهبوط الحادة للحياة العلمية والبحثية في جامعاتنا، وتردي مخرجاتها وتهالك إسهاماتها في تنمية مؤسسات الإنتاج الكبرى في المجتمع مردها بكل بساطة لمنظومة التفكير والعمل الوظيفية الصرفة التي ظلت تعمل بها أكاديمياتنا ردحا من الزمن كمصالح حكومية عامة تستلم مخصصاتها السنوية من الدولة لتصرفها على دورات عمل روتينية لا تحاسب ولا تقيم على إنتاجاتها آخر العام بقوائم الجرد الأولية أسوة بما يحدث في المؤسسات الأكاديمية المماثلة في العالم.. بكل بساطة، يا سادة يا كرام مفهوم الجامعة لدينا يخلو من أي نظام معياري تصنف بموجبه أنشطة البحث والتدريس والترقية والتوظيف وجودة ونوعية مخرجاتها وإسهاماتها في الفضاء المجتمعي - الفردي والمؤسسي - المحلي.. فالمناخ الراعي لمداخل الجامعات والاعتماد الكلي على موازنة الدولة في تمويل المشاريع والبرامج وتأسيس المدن والتجهيزات التي كلفت خزينة الدولة عشرات المليارات هو سبب ونتيجة طبيعية لحالة التكايا إن جاز القول في أوساطنا الجامعية، والتي تخلت فيها الجامعات عن معايير تقويم أدوارها وأدائها المعرفي الجادة والصارمة لتتبنى معايير الوظيفة العامة التي لا تتطلب الكثير في المقابل..

هذا في الوقت الذي يباعد فيه بين هذه الجامعات والقطاع الخاص والرساميل المحلية الضخمة التي ما فتئت على مدى عقود تغازل مناخات الجامعات لعل وعسى تحظى فيها بدور على غرار ما يحدث في أرقى المؤسسات الجامعية الذائعة الصيت في العالم.. النظام الجامعي الموحد الذي ولدته ظروف ما بعد حرب الخليج الثانية في التسعينيات الفارطة، لم يكن مسؤولية وزارة التعليم العالي وحدها قدر ما كان مسؤولية مشتركة لرؤية وقناعات أجهزة المالية والخدمة المدنية وغيرها من مؤسسات الدولة في حينه.. وتحرير الجامعات من سطوة هذا النظام الوظيفي، المالي، الإداري هو البداية الحقيقية لمنظومة جامعية منافسة عربيا وعالميا ومنتجة للمجتمع في ذات الوقت.. وأبرز ما يؤكد سلامة هذا التوجه هو المعيار الطليعي الذي تبناه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية والتي يراد لها أن تكون أكاديمية عالمية منتجة عما قريب.. النظام الجامعي المنتج لمجتمعنا اليوم هو الذي يزاوج بين شراكة الدولة والقطاع الخاص ويعطي استقلالية كاملة للجامعات إدارية ومالية بعيدا عن نظام الخدمة المدنية في استقطاب أبرز أعضاء هيئة التدريس ومحاسبة وتقويم الأداء البحثي والتعليمي والتحكم في نوعية وجودة الأدوات والمناهج والأساليب الأكاديمية ومتابعة المخرجات وترشيد المدخلات من وقت لآخر.. ولطالما أن مجلس الشورى اليوم يتداول في أسس النظام الجامعي ومجلس التعليم العالي المقترحة، فإنه من المواتي أن يتعاطى المجلس معها بأبعاد مستقبلية تأخذ في الاعتبار ليس فقط الثغرات الموجودة الآن في النظام الجامعي القائم وإنما اعتبارات التوسع السكاني والاقتصادي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية ودخول المملكة في شراكات تجارية وتصنيعية إقليمية وعالمية ضخمة أخذة في تحويل البلد لوضع واقع مختلف حتما عما هو قائم اليوم..

❖ عضو مجلس الشورى